# مفهوم الاستقرار السياسي ومدى ارتباطه بابعاد الامن الانساني

حسين عثمان طه الادغم

**جامعة النيلين**

**مجلة كلية الدراسات العليا**

**الرقم الدولي الموحد: 1858-6228**

**المجلد: 15 ، 2020م**
**العدد: 01**

**كلية الدراسات العليا**
**جامعة النيلين**

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد15–2020، العدد (1)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

Graduate College Journal – NU
Vol.15 -2020, No. (1)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

# مفهوم الاستقرار السياسي ومدى ارتباطه بابعاد الامن الانساني

**حسين عثمان طه الادغم**

**مركز دراسات السلام والتنمية - جامعة النيل الازرق - الدمازين - السودان**
ubudania@gmail.com

## المستخلص

تناولت الورقة مفهوم الاستقرار السياسي ومدى ارتباطه بابعاد الامن الانساني ، وتأتي أهمية الورقة لتوضيح مفهوم الاستقرار السياسي ومدى ارتباطه بابعاد الأمن الإنساني الذي اصبح مفهوما أكثر عمقا من مفهوم الأمن التقليدى الذي يركز علي الجوانب الاجرائية للامن ، تهدف الي ايجاد محاولة وضع تصورات لتحقيق الاستقرار السياسي عبر الأمن الإنساني ، وتعتمد أيضاً علي تطبيق مفهوم الأمن الإنساني كإطار تطبيقي لتدخلات الدولة في فض النزاعات وتحقيق السلام ، استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في سرد وتحليل عناصر الظاهرة، ثم توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: عدم الاستقرار السياسي يكون في غياب مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع , ولايتحقق ذلك إلا بتوافر المتطلبات الأساسية التي وردت في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي عن الأمن الإنساني كما اوصت الورقة .

**الكلمات المفتاحية :** مفهوم ،الاستقرار، السياسي ، أبعاد ، الامن الانساني .

## مقدمة

استحوذ موضوع الاستقرار السياسي على اهتمام العديد من المفكرين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي في اليونان القديمة واستمرار هذا الاهتمام حتى العصر الحديث، بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مرحلة الدراسة العلمية والمنظمة لظاهرة الاستقرار السياسي التي تعتمد على وضع تعريفات إجرائية لمفهوم الاستقرار السياسي، حيث أنّه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي، بيد أنّه يمكن الاعتماد سواءً على تعاريف عامة وبسيطة أو على تعاريف مركبة . ومدي ارتباطها هذه المفاهيم بابعاد الأمن الإنساني التي تسعي إلي تحرير الفرد من الخوف والحاجة وبتأسيس علي جملة من المبادئ والقيم الأساسية من أهمها : إشاعة المساواة والعدل بين الناس وقدسية النفس الإنسانية وحمايتها من كل إشكال العنت والامتناع عن ارتكاب جرائم الاعتداء والتعذيب أو إي امتهان لاحترام الكرامة الإنسانية ويطور مفهوم الأمن الإنساني المسئولية لدي المواطن العادي للمشاركة مع أجهزة الدولة تجاه مهددات الأمن المختلفة ليكون عزيزا كريما ضرورة أن تخضع الأنظمة السياسية باستمرار إلي عملية التطوير والتحديث السياسي، وذلك عن طريق بناء عقد اجتماعي وسياسي جديد بين الدولة والشعب، هذا العقد يعمل علي تحقيق مفهوم الرضا في المجتمع، وتبع اهمية الورقة في توضيح مفهوم الاستقرار السياسي ومدى ارتباطة بابعاد الأمن الإنساني، كما تهداف الي تحديد بشكل اساسي مفهوم الاستقرار السياسي وعلاقته بابعاد الامن الانساني ومعرفة اهم المميزات بينهما ، مع وضع اقتراح المناسب

لتطبيق ، حيث استخدمت الورقة المنهج الوصفي المستند إلى الطريقة الاستقرائية في البحث العلمي لأن هذه المنهجية هي الأنسب في تحقيق الأهداف التي أراد الوصول إليها.

## مفهوم الاستقرار السياسي

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة "الاستقرار " والصفة اللاحقة به "السياسي":

### أولاً: مفهوم الاستقرار لغة

كلمة استقرار في اللغة العربية من استقرَّ: يستقر، استقرار الرجل بالمكان، ثبت فيه وتمكن (علي وآخرون، 1991م، 47.) ويعرف الاستقرار لغة بمعنى الثبات والسكون واستقرَّ رأيه أي: ثبت عليه (المنجد الأبجدي 1967م، 41) وقد اشتقت مصطلح الاستقرار من القر، حيث يعرف لسان العرب القر بأنّه: "القرار في المكان، أي قرار وثبوته"( كريمة بقيدي، 2012م،49).

كما يعرف "الزمخشري" القر بنفس المعنى، حيث يقال: " إن فلاناً رجل قراري، أي: أنّه لا يبارح مكانه( كريمة بقيدي، 2012م،49).وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه "قارو الصلاة"، معنى القرار لا الوقار، أي: أسكنوا فيها، ولا تتحركوا ولا تعبثوا، قال تعالى: (يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ)( غافر:39) بمعنى هي محل الإقامة ومنزل السكون والاستقرار، وقوله تعالى أيضاً: (اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً...) (غافر:64) أي: قارة ساكنة مهيأة لكل مصالحكم، تتمكنون من حرثها وغرسها والبناء عليها، والسفر والإقامة فيها، أي: أن الله تعالى هو الذي جعل لكم الأرض التي أنتم على ظهرها قراراً تستقرون عليها وتسكنون فوقها، وقال ابن كثير بعد ذكر الآية: " أي

جعلها لكم مستقراً بساطاً مهاداً تعيشون عليها وتتصرفون فيها وتمشون في مناكبها وأرساها بالجبال لئلا تميد بكم. (عبدالرحمن 2003م:704-708).

قال الشوكاني رحمه الله في تفسير للآية الكريمة: (أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا...) (النمل:60) القرار بمعنى المستقر، أي: دحاها وسوّاها بحيث يمكن الاستقرار عليها.

وقد ورد لفظ الاستقرار بمعنى الثبوت والسكون في القرآن الكريم في أكثر من موضع، حيث قال تعالى: (... وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ) (البقرة: 35).
وفي قوله تعالى: (... وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي) (الأعراف:143)

معناه أن استقر مكان الجبل ولم يتزلزل، وقال تعالى أيضاً في سورة الفرقان: (أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا) (القيامة: 12) أي: مستقرهم في الجنّة وراحتهم التّامة هو المستقر النّافع. وقال تعالى: (أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا) (الفرقان: 24) وقال أيضاً: (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) (هود،: 6) أي: يعلم مستقر هذه الدواب وهو المكان الذي تقيم فيه وتستقر فيه وتأوى إليه.

إن هذا المعني الذي يفيد السكون والثبوت سواءً في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية نتاجاً لهذا فقد وجد الاختلاف بين المفكرين السياسيين حول تحديد تعريف موحد للإستقرار واختلف مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر لآخر.

## مفهوم الاستقرار السياسي اصطلاحا

إن الاستقرار السياسي ليس وليد القوة الأمنية، ولا ينتج عن مزيد من الإجراءات الدولية في الحد من عوامل التوتر الداخلي المرتبط بنشاطات الأفراد والجماعات وأفكارهم، لكنه يرافق مستوى الثقة والرضا الشعبي في بيئة سياسية سليمة مع مؤسسات الدولة، وقد يفضي ذلك إلى طمأنينة واستقرار وتجفيف لكل مصادر القلق الاجتماعي والسياسي، ولا يغني هذا عن امتلاك الدولة لترساناتها العسكرية أو إمكانياتها المادية واللوجستية إذ أن القوة لا تنتج استقراراً وهنالك أمثلة لدول تمتلك كل مقومات القوة لكنها لا تنعم بالاستقرار السياسي وبالمقابل هنالك دول ضعيفة الإمكانيات والموارد لكنها تواجه أزماتها بقليل من الجهد والإدراك بمقومات الاستقرار وإزالة التوتر بإمكاناتها الذاتية، فالتعامل الواقعي مع الأزمات دون تصديرها أو تأجيلها يخلق مزيداً من الاستقرار والتوازن بين القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إذ أن القمع لا يضع أمناً، بل يضاعف عوامل التوتر والفوضى في الدولة، فقوة الدولة واستقرارها اليوم لا يمكن أن يقاس بحجم الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أو عدد الأجهزة الأمنية وإنّما تقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة والحياة السياسية الداخلية التي تفسح المجال لكل الطاقات والكفاءات للمشاركة في الحياة العامة.

فالاستقرار السياسي اليوم لا يتأتى بالمزيد من الإجراءات الإحترازية أو تكسير لائحة الممنوعات والاستثناءات، وإنّما ببناء حياة سياسية حقيقية تتنافس فيها الأفكار والتصورات والمشروعات بوسائل سلمية فيدرالية من وجهة نظر الباحث.

يرى محمد الغزالي في مفهوم الاستقرار السياسي يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه، إذا لم يتحقق ذلك يقود إلى عدم الاستقرار السياسي (عزو محمد). ويعرفه الدكتور/ سعد الدين العثماني: الاستقرار السياسي هو: مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه (سعد الدين العثماني،2008م، 4). ويعرف أيضاً الإستقرار السياسي بأنّه: (هو محصلة أداء النظام في مجالات الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمتغيرات المحيطة بالبيئة المحلية والبيئة الخارجية، من خلال التغيير التدريبي والمنظم) فوسائل التغيير التي يستخدمها النظام وفعاليته، حتى وإن اقترن شرعياً عند الحد الذي يشعر مع مواطنه بأن النظام السياسي يكون صالح ويستحق التأييد والطاعة (صبحي قنصوة، 115-118).

أمّا ليجفارت فهو يحصر الاستقرار السياسي في أربعة عناصر هي:
1. الإبقاء على النظام.
2. النظام المدني.
3. المشروعية.
4. الفاعلية.

إن ميزة هذا التعريف أن يطرح إشكالية أساسية: " هل إن خاصية الاستقرار محمولة على النظام أم على الديمقراطية؟ حسب البعض النظام الديمقراطي المستقر على أنه: ( هو نظام سياسي تكون ديمقراطيته مستقرة) بيد أن عبارة نظام ديمقراطي مستقرة يمكن أن تفهم بمعنى وجود نظام سياسي مستقر لكنه ديمقراطي في الوقت نفسه (إيريس جاوز ، 1994م، 80).

أمّا عبارة نظام ديمقراطي غير مستقر" يمكن أن تفهم بمعنى وجود نخب سياسية تتميز بفساد فكرها وبالتالي يجب التأكد على التميز الاصطلاحي بين حالة الاستقرار وحالة الديمقراطية، صحيح أن إمكانية تزامن الحالتين تبقى واردة باعتبار أن الاستقرار يمكن أن لا يعني وجود علاقة حتمية بين الإثنين، كذلك يخضع أي استقرار سياسي لتأثير نوعين من العوامل، أولهما: تكون لها آثار استقرارية، وثانيهما: آثار غير استقرارية، بحيث تكون حالة النظام هي نتاج التفاعل بين هذين النوعية من التفاعل، وبذلك فكل سلطة تتجه أحد الإتجاهين: إما أن تتحول إلى إدارة السلطة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، الدستور، القانون فتنتمي بذلك إلى أنظمة الاستقرار السياسي الإداري، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتمي إلى سلطة الانقلابات (الطيب البكوش، 1995م،

109) وبمعنى آخر فإن وجود استقرار سياسي للحكم القائم يعني تغلب قوى الاستقرارية على قوى عدم الاستقرار والعكس صحيح.

حيث تتناول المدرسة السلوكية مفهوم الاستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لاجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف (حسن كريم، 2004م، 50-51).

في هذا المفهوم المحدد للإستقرار السياسي نجد أنه لا يصلح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية، وإن الإصلاح في هذه الحالة لا يتم السعي إليه إلا بأساليب النظام الفيدرالي الذي يتيح فرص المشاركة والرضا المجتمعي وتشير المدرسة البنائية الوظيفية التي ترتكز على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات (سالم القمودي، 2000م، 119).

أمّا تناولت المدرسة النظمية موضوع الاستقرار السياسي من خلال المنهج التحليلي النسقي أو التحليل النظمي وحسب المدرسة، فالاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام والإبقاء عليه، كما إنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والمتغيرات الجديدة، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج، وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة (خالد حنفي، 2003م، 29).

نجد في هذه التعريفات التي تناولتها المدرسة المنظمة أو المنسقية في تعريفها للإستقرار السياسي ركزت على النظام ككل، حيث نظرت إلى الاستقرار من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء والاستمرارية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها.

ومن خلال آراء هذه المدرسة الثلاثة، يمكن تعريف الاستقرار السياسي على أنه: " عملية التغير التدريبي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام، كما يمكن تعريف الاستقرار السياسي إجرائياً على أنّه: " عدم استخدام العنف لأغراض سياسية ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام (خالد حنفي، 2003م، 30)..

وبناءً على هذا، يمكن تعريف أنظمة الاستقرار السياسي والإداري الدستوري على أنه أنظمة تتمتع مؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية بالاستقرار السياسي والإداري في تنظيماتها وهياكلها الأساسية وتقسيماتها الضبطية والإدارية بشكل يحقق لها التوازن والاستقرار في ظل أي متغيرات سياسية مفاجئة قد تحدث في المجتمع (سالم المقودي،2000م، 118).

من خلال هذه المفاهيم يمكن القول بأن أبرز الصعوبات التي تواجهها هذه المفاهيم هو عدم وجود مصطلح متفق عليه لتعريفه تعريفاً محدداً وذلك لأن معظم المفكرين السياسيين الذين بحثوا في هذه الظاهرة قد اكتفوا بتحديد كل مؤشراتها الإيجابية والسلبية بمعنى آخر الدوافع الكامنة وراء استقرار أو عدم استقرار المجتمع دون تقديم تعريف محدد للمصطلح خاصة وأن مؤشرات الاستقرار السياسي والدوافع تختلف من بيئة مجتمعية لأخرى ، وفي هذه الحالة نجد مطابقة آو مرادفة بين المفهوم وغياب الصراع الطبقي أو العدالة في توزيع الثروات إلا أن الاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات يمكن لنا إجمالها في بعض النقاط:

## مؤشرات الاستقرار السياسي

### 1- نمط انتقال السلطة في الدولة:

المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة فإذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فان ذلك يعد مؤشرا حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي ، إما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشراً علي عدم الاستقرار السياسي المشهد الحالي إلي الدولة المصرية في نظرة الباحث تعيش عدم استقرار سياسي يقودها إلي تدهور في ركائز السلطة الحالية وانهيار الدولة (رائد نايف ، 2009م).

### 2- شرعية النظام السياسي:

تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي ، والاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية حيث هنالك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية ، قانوني ، سياسي ، ديني ، والتعريف بالشرعية السياسية تعني تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية، بمعني أن النظام السياسي يكسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق(رائد نايف ، 2009م) . وقد أشار إلي ذلك من قبل ماكس فيبر بإقراره أن النظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بأحقيته وجدارته في الحكم، وانه دون الشرعية يصعب علي أي نظام حاكم إن يملك القدرة الضرورية علي إدارة الصراع بالدرجة اللازمة في المدى البعيد، ومن ثم يبقي جوهر الشرعية متمثلا في ضرورة رضا وقبول المحكومين وليس إذعانهم لفرد أو نخبة في أن يمارسوا السلطة عليهم (محمد بشير، 1986، 36) وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية.

### 3- قوة النظام السياسي ومقدرته علي حماية المجتمع وسيادة الدولة:

تبرز قوة النظام السياسي في قدرته علي القيام بمسؤلياته في توفير الحماية عبر استخدام القوة في مواجهة الأعداء من خارج الحدود في الوقت ذاته فان قوته الأخرى تبرز في تحقيق الالتزام الداخلي بالقانون الذي يحكم الجميع وفقاً لمبادئ الرشد السياسي .

### 4- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة التنفيذية فبقاء القادة السياسي علي رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشرا للاستقرار السياسي ، بينما يري آخرون إن البقاء في المناصب لفترات طويلة يمثل مدخلاً لسيادة نمط الاستبداد السياسي .

### 5- الاستقرار البرلماني:

إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة علي اختلاف أنماطها (رئاسي ، برلماني ، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، علي اعتبار إن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

أ. استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

ب. حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية .

### 6- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية احد مقاييس الحكم علي النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم ، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية ، وبذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية .

### 7- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:

إن العنف السياسي هو التعبير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الهامة علي ظاهرة الاستقرار السياسي. أما الحركات الانفصالية والمتمردين والحروب الأهلية فتمثل اعلي صورة عدم الاستقرار السياسي ذلك لتضمنها اللجوء إلي العنف علي نطاق واسع.

### 8- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية) :

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرية التعدد سواء علي المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالبا ما تكون اقرب إلي الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية، العيب ليس في التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية وهنا نميز بين نوعين مختلفين : احدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة ، والثاني يتعامل مع الأغلبية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات ان النموذج الأول غالبا ما ينتج عنه بروز الولاءات غير الوطنية او ما يدعي بالولاءات التحتية وبالتالي مطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي كما الحال في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان في دولة السودان أما النموذج الثاني فيؤدي إلي تمتين اللحمة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية علي الهويات دون الوطنية . (وفاء داؤد، 2013م).

### 9- نجاح السياسات الاقتصادية للنظم:

ينظر إلي الاستقرار الاقتصادي علي انه مؤشرا عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات ، إذا كان النظام السياسي مستقرا ، فانه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد تحدث نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي .

### 10- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يؤشران إلي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك علي وجود الاستقرار السياسي . وقد تكون أحياناً العمالة الوافدة سببا من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة. (رائد نايف ، 2009م).

## أبعاد الاستقرار السياسي

يمكن تقسيم الاستقرار السياسي إلي بعدين هما:

1. **الاستقرار الداخلي:** ويعني إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوى الداخلية، وبالتالي يرتبط بقدرة الدولة علي الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها لخدمة المصالح القومية (الصاوي علي، 1995م، 29) . ومن اهم مؤشراته الاغتيالات السياسية داخل الدولة وعدد الثورات التي نشبت داخل الدولة، عدد الإضرابات العامة ، وعدد المظاهرات المعادية للحكومة، وعدد أعمال الشعب داخل نظام الدولة، عدد ألقتلي الذين لقوا مصرعهم في العنف المحلي، عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي، فعدم الاستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي في مرحلة سابقة (امين هويدي ، 1991م ، 52-53). كما أن عدم التوازن بين القوى (العسكرية ، الاقتصادية ، السياسية) التي ترتكز عليها الدولة ، قد يحدث خللا في تركيبة الدولة نفسها ، ويجعلها في وضع يتسم بعدم التوازن وعدم الاستقرار.

2. **الاستقرار الخارجي:** يشير إلي قدرة الدولة علي حماية وإدارة مصالحها العليا في الخارج أو من احتمالية التهديد الوارد من الخارج وردعها(الصاوي علي، 1995م، 28). فالتدخلات الدولية وفقا للتطورات والمتغيرات الدولية، تساهم في عدم استقرار النظم السياسية بسبب تأثيرها المباشر علي المستويات الاجتماعية والاقتصادية المحلية أي إن تناغم الصراع الداخلي مع الخارجي سيؤدي إلي عدم الاستقرار السياسي (نبيل ناصر ، 2005م).

## مفهوم الامن الانساني

يسعى مفهوم الأمن الإنساني إلى تحرير الفرد من الخوف والحاجة ويتأسس علي جملة من المبادئ والقيم الأساسية من أهمها : إشاعة المساواة والعدل بين الناس وقدسية النفس الإنسانية وحمايتها من كل أشكال العنت والامتناع عن ارتكاب جرائم الاعتداء والتعذيب أو إي امتهان لاحترام الكرامة الإنسانية ويطور مفهوم الأمن الإنساني المسئولية لدي المواطن العادي للمشاركة مع أجهزة الدولة تجاه مهددات الأمن المختلفة ليكون عزيزا كريما. (عثمان حسن،، 2012م ،1) .

وكما يعرفه كوفي عنان (Kofi Anan) من مفهوم واسع للأمن الإنساني لأنه تجاوز مجرد غياب النزاع العنيف وبذلك أعطى فهماً جديداً للأمن فيقول: يجب علينا أيضاً توسع نطاق رأينا ما هو المقصود من السلام والأمن، السلام يعني أكثر بكثير من غياب الحرب، لم يعد فهم أمن الإنسان من خلال شروط عسكرية محضة بل يجب أن يشمل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، حماية البيئة والديمقراطية ونزع السلاح واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون (حليمة حقاني، 2012م، 5).

## الارتباط ما بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي

من خلال التناول السابق يتضح ان المفهومان يرتبطان بعضهما البعض بشكل وثيق ، والعلاقة بينهما علاقة سبب بنتيجة ، فلا يمكن تحقيق استقرار من دون امن ، ولا يمكن أن يكون هنالك أمناً دون إن يؤدي الأمن نفسه إلي الاستقرار (الثقافة السياسية ، أهمية الأمن والاستقرار، www.shofakhbar.com/shoof/2988623/eg/). فالأمن الإنساني أصبح يتسم بالشمولية التي تغطي مجالات متعددة (موسوعة ويكبيديا . http://ar.wikipedia.org/wiki). وهو ما يقود إلي الاستقرار الاجتماعي والسياسي المنشود.

ويرتبط الأمن الإنساني بالاستقرار السياسي في قدرة الدولة علي تطبيق قوانينها وأنظمتها وفرض النظام في المجتمع. ولذلك تكون مسئولية الأمن الإنساني والاستقرار السياسي مسئولية جماعية مشتركة لا تقتصر علي جهة حكومية واحدة أو إحدى السلطات الثلاثة المعروفة في الدولة (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية) أو المؤسسات الأمنية والعسكرية ، إنما تشترك فيها كافة الأطراف وتتحمل فيها المسئولية ، بالإضافة إلي المسئولية الشخصية للمواطنين، وكذلك مسئولية مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات السياسية ووسائل الإعلام المختلفة، وعدم تحمل مسئولية الأمن الإنساني لدي طرف من هذه الأطراف يؤدي إلي انعدامه واختلال الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، لهذا فان هنالك العديد من المؤسسات الرسمية التي تتولي هذه المهمة حيث تتشارك هذه المؤسسات في مسئولية حفظ الأمن الإنساني والوطن للدولة علي النطاقين الداخلي والخارجي من خلال الاختصاصات الممنوحة لها طبقا لنصوص الدستور والقوانين والأنظمة الوطنية.

أما علي المستوى الشخصي للأفراد، فان مشاركتهم في حفظ الأمن الإنساني في معانيه السبعة،وما يمكن الإشارة له هنا إن ثمة تحول كبير في مفهوم الأمن الذي تجاوز حالة انه معالجة للنزاعات الدائرة بين الدول من خلال المواجهات العسكرية إلي مفاهيم أكثر خصوصية وتداخلاً (مفهوم الأمن البيئي والأمن الاقتصادي والأمن الوظيفي والأمن الصحي وغيرها) من هنا جاء التركيز علي مفهوم الأمن الإنساني ، ومن ثمة جاءت تعريفاته (تقرير الأمم المتحدة للتنمية والأمن الإنساني ، 1994م). حيث حدد محرري تقرير الأمم المتحدة عن الأمن الإنساني في 1994م وهما الباكستاني محبوب الحق والهندي امارتياسان Amartiyasen .

## أبعاد الأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجات الإنسانية

1. **الأمن الاقتصادي:** أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد . يقصد بالامن الاقتصادي هو ان يمتلك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من ان يحيا حياة مستقرة ومشبعة، وبالنسبة لكثيرين يمثل الامن الاقتصادي في امتلاك مايكفي من النقود لإشباع حاجاتهم النفسية، وهي الغذاء وامأوى اللائق والرعاية الصحية الاساسية والتعليم.

2. **الأمن الغذائي:** أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد. يقصد بالأمن الغذائي ان يكون لدي جميع الناس في جميع الاوقات امكانية الحصول ماديا واقتصاديا علي الغذاء الاساسي، والمسألة الخاصة بالأمن الغذائي، لاتعني مجرد توافر الغذاء في المجتمع، وانما تتلخص المشكلة الاساسية في توزيع الاغذية، وتوافر القدره الشرائية لدى الافراد.

3. **الأمن الصحي:** أي ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية لكل فرد . يقصد بالأمن الصحي توافر الخدمة الصحية بأسعار في المتناول، وقدرة الافراد علي الحصول علي تلك الخدمة، سواء من خلال نظم التأمين الصحي، او حمايتهم من الامراض التي يمكن الوقاية منها، وخاصة ان الاسباب الرئيسية للوفاه في البلدان النامية هي الامراض المعدية، والطفيلية.

4. **الأمن البيئي:** أي حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ علي البيئة من استدمار الإنسان .تمثل البيئة أحد الهواجس العالمية في المرحلة الراهنة، سواء من حيث نقص الموارد او من حيث التدهور البيئي بوجه عام، وينظر في اطار الأمن الانساني الي الامن البيئ بإعتباره قضية محورية، سواء علي المستوى العالمي، او حالته داخل البلدان والتي تمثل محور اهتمام الامن الانساني.

5. **الأمن الفردي:** ويعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة . الدول . الفواعل غير الدولية . يقصد به حماية الانسان من التعرض للايذاء والعنف البدني، ومن ثم فإن الامن الفردي يعد اكثر ابعاد الامن اهمية للانسان..

6. الأمن المجتمعي: الذي يقوم علي ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والحماية من العنف العرقي / الطائفي . يقصد بالامن المجتمعي من منظور الامن الانساني شعور الفرد بإنتمائة للجماعة والمجتمع، سواء كانت اسرة، او مجتمع محلي، او منظمة، او جماعة عنصرية، او عرقية يمكن ان توفر لاعضائها هوية ثقافية او مجموعة قيم تطمئنهم.

7. **الأمن السياسي:** الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويرقي حقوق الإنسان (برقوق مجند، www.boulemkahel.yolasite.com).

تثار في اطار البعد الخاص بالامن السياسي في مفهوم الامن الانساني المسأله الخاصة باحترام حقوق الانسان الاساسية ،يمكن ان تثار في هذا الاطار عدة قضايا بشأن الحقوق الاساسية، والتي تقدم مثالا للتدهور في الدول النامية منها، الحرية في التعبير دون التعرض للقمع او الإذاء من جانب النظام الحاكم ، الذي قد يصل الى حد استخدام القوة العسكرية ،وهو ما يبرر الإنفاق العسكرى المتذايد من جانب بعض الدول بهدف توفير الحماية والاستقرار للنظام ، بل واستخدام القوات المسلحة لتحقيق الامن والاستقرار الداخلى.

يعد تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الركيزة الأساسية التي اعتمد عليها الكثيرون في تعريفهم للمفهوم كلجنة الحكم الشامل عام (1995م) ونكاسي ممثل اليابان الذي أكد أن فهم بلاده للأمن الإنساني مطابق لتصور الأمم المتحدة (فريد حموم، 2004م، 48). وإيصال المجتمع لحالة الاستقرار السياسي تتطلب التزاماً صارماً بالقوانين والأنظمة، وهو ما يحتاج ثقافة يتم بناؤها في عملية طويلة المدى بشكل مقصود أو غير مقصود. فيما يتعلق بدور وسائل الإعلام المختلفة في تحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الاستقرار السياسي فان ذلك يتطلب من مسئوليتها الاجتماعية في تعزيز مفاهيم الأمن الإنساني والاستقرار السياسي وسيادة القانون أما بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني ودورها في حفظ الأمن الإنساني في مستوياته السبعة حسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994م فان ذلك يتطلب أيضاً التزاماً بالقوانين والأنظمة وعدم تجاوزها مهما كانت الظروف. ولتحقيق هذه العوامل، من الضروري تفضيل دور التربية علي الحرية في المجتمعات، وبناء مؤسسات المجتمع المدني والأهلي، وينعكس ذلك إلي حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي حسب مستويات تلبية هذه الحاجات ومدى الرضا والقبول بذلك (مصطفي محمد ، منتدى الوسيط 2012/12/28م).

قال المفكر الإسلامي محمد المحفوظ أن الأمن الإنساني يعني مجموعة التدابير والإجراءات التي تضمن معشية وحقوق الإنسان المادية والمعنوية علي المستويين الفردي والجماعي وكما أشار إلي أن الأمن الإنساني هو حالة جماعية يمكن أن ينجز من خلال الأفراد ، وإنما بتضافر مجموعة الإرادات الإنسانية، فهو خيار مجتمعات (صاحب الربيعي ،2005م) ، وينعكس ذلك علي حالة الاستقرار السياسي وهنا الارتباط طردي كلما كان هنالك رضاء وقبول ممثل في توفير الحاجبات الضرورية ظهر الاستقرار السياسي يعكس ذلك أبعاد الأمن التي تدخل في المجالات ومستويات الحياة، حيث لا يمكن أن تتصور الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية لاي مجتمع بدون امن وهذا يعني اضمحلال كل المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجه أي مجتمع .

آما الجانب السلبي للأمن الإنساني يشمل الإجراءات والممارسات التي تمارسها الأجهزة الأمنية لضبط الأمن والجانب الايجابي يشمل الإجراءات الايجابية من ضمان لحقوق الإنسان وحرية التعبير وبروز مفهوم العدالة والمشاركة ، التي تحقق في أي بيئة اجتماعية حقيقية لأمن الإنسان حيث أن العنف العاري المستمر من الإجراءات السلبية للأمن لا يسهم في تحقيق الأمن الإنساني بالمعني الشامل والحقيقي ، بل يؤدي إلي تفاقم الأزمات وتجزر التوترات الأفقية والعمودية في المجتمع .

كما إن هناك علاقة عميقة بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم الحرية ، فالمجتمع الذي يقبض علي حريته وحقوقه هو ذلك المجتمع الذي يمتلك عوامل أمنه واستقراره، والحديث عن الأمن الإنساني فإننا تتحدث عن ضرورة وجود الحرية وضمان حقوق البشر المادية والمعنوية كل هذه العوامل تؤدي إلي تهديد امن المجتمع واستقراره والاستقرار السياسي يتضمن ثلاثة مفاهيم أساسية للدولة :

1. **الدولة الاستبدادية:** هي الدولة التي تحتكر القوة والثروة بمعني وجود فئة اجتماعية محددة تحتكر السلطة والثروة الوطنية (عصام عبد الله ، 2007م).
2. **الدولة القمعية:** وهي إضافة إلي كل عناصر الدولة الاستبدادية تمتلك الأجهزة الأمنية في الدولة القمعية سطوه علي كل مجالات الحياة.
3. **الدولة الديمقراطية :** هي الدولة التي تتناغم خياراتها مع خيارات شعبها ، وعندما يكون هناك تلاحم بين النظام السياسي والشعب بآماله وتطلعاته فقوة الدولة لا تعتمد علي تعدد الأجهزة الأمنية العسكرية أو بوفرة الثروات الطبيعية، وإنما بوجود انسجام تام بين خيارات الشعب وخيارات الدولة (منصور الجمري ، 2007م). والاستقرار السياسي ينقسم إلي نوعين شكلي وعميق ، فالاستقرار السياسي الشكلي يعتمد علي التدابير السلبية لمفهوم الأمن ، بينما الاستقرار السياسي العميق هو وليد العدل والحرية وضمان حقوق الإنسان أي وبمعني آخر هو وليد الإجراءات الايجابية لمفهوم الأمن الإنساني.

فان الطريق إلي الاستقرار السياسي يكون في قيام مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع وهذا لا يأتي إلا بتوافر المتطلبات الأساسية التي وردت في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي عن الأمن الإنساني التي تتمثل علي التهديدات السبعة إذ توافرت يحدث هنالك استقرار سياسي حيث يلاحظ مدى الارتباط ما بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي إذا توفر الأمن الإنساني في متطلباته الأساسية توفر الاستقرار السياسي والعكس يؤدي إلي عدم استقرار سياسي إلي ذلك لابد من ضرورة أن تخضع الأنظمة السياسية باستمرار إلي عملية التطوير والتحديث السياسي، وذلك عن طريق بناء عقد اجتماعي وسياسي جديد بين الدولة والشعب، هذا العقد يعمل علي تحقيق مفهوم الرضا في المجتمع.

## الخاتمة

مما لا شك فيه أن طرح مفهوم الأمن الإنساني داخل أروقة الأمم المتحدة، كان طرحا منطقيا استجابة للتغيرات الجذرية التي يمر بها المشهد الدولي في الآونة الأخيرة، وأنه من البديهي أن التفسير التقليدي للأمن لم يعد تفسيرا كافيا وفقا لهذه التغيرات. بالإضافة إلي ذلك ينبغي التسليم بأن النظرة

التقليدية لما يعرف بسيادة الدولة، لا يمكن أن تظل كما بدأت، حيث تبدل وصف كثير من القضايا لتصبح شؤون عالمية، بعد أن كانت ولقرون طويلة شؤون داخلية لا يتم التعامل معها إلا داخل حدود الدولة وفقا لمعايير سيادة الدولة، وهذا لا ينطبق فقط علي النزاعات الداخلية سواء عسكرية أو سلمية، بل أيضا علي المشكلات الكبري مثل: ( الفقر المدقع، والمجاعات،وانتشار الأمراض المعدية،والأوبئة والكوارث البيئية ) كل ذلك يقود الي عدم الاستقرار ، وفي ظل " التقدم التكنولوجي والإعلام المفتوح" ، أصبح من الصعب جدا حصر المشكلات والصراعات داخل حدود الدولة، ومنع مشاركات المجتمع الدولي في التدخل لهذه القضايا، ولقد بات من المنطقي التعامل مع قضية الاستقرار من زاوية جديدة، وأصبح من الضروري لكافة المجتمعات تبني ابعاد الأمن الإنساني، لأنه وفقا لهذا المفهوم تكون حياة الأفراد والمجتمعات أكثر أمانا واستقرارا ، حيث نستنتج أن الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق، فلا توجد دول تتمتع بالإستقرار الكامل، فهنالك درجات متفاوتة من الاستقرار وفقاً لعملية التفاعل بين المطالب والمساندة من جهة والاستجابة للنظام من جهة ثانية والاستقرار عملية وليس مرحلة يصل إليها المجتمع ليقف عندها إنما هو عملية مستمرة لتحقيق المزيد من الاستقرار وهو هدف من أهداف الشعوب تعمل وتسعى لتحقيقها وهنا يظهر الارتباط بصورة مباشرة بين ابعاد الامن الانساني سالفة الذكر ومفاهيم الاستقرار السياسي وانها تغزى بعضها بعضا .

## النتائج

1- الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق، فلا توجد دول تتمتع بالإستقرار الكامل.

2- هنا الارتباط طردي كلما كان هنالك رضاء وقبول ممثل في توفير الحاجبات الضرورية ظهر الاستقرار السياسي يعكس ذلك أبعاد الأمن التي تدخل في المجالات ومستويات الحياة.

3- الاستقرار السياسي يكون في قيام مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع وهذا لا يأتي إلا بتوافر المتطلبات الأساسية التي وردت في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي عن الأمن الإنساني.

4- هنالك ارتباط ما بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي اذ توفر الأمن الإنساني بمتطلباته الأساسية . توفر الاستقرار السياسي والعكس صحيح . اذ يؤدي غياب الامن الانساني إلي عدم الاستقرار السياسي .

## التوصيات

1- ضرورة أن تخضع الأنظمة السياسية باستمرار إلي عملية التطوير والتحديث السياسي، وذلك عن طريق بناء عقد اجتماعي وسياسي جديد بين الدولة والشعب، هذا العقد يعمل علي تحقيق مفهوم الرضا في المجتمع.

2- يجب تطبيق القوانين وانظمتها من خلال ابعاد الأمن الإنساني في المجتمع. ولذلك تكون مسئولية الأمن الإنساني والاستقرار السياسي مسئولية جماعية مشتركة.

## المصادر والمراجع


1. القرآن الكريم.

2. امين هويدي ، العسكر والأمن في الشرق الأوسط : تاثيرها علي التنمية الديمقراطية ، بيروت ، دار الشروق – 1991م ، ص (52-53) .

3. إيريس جاوز ماير، الانتخابات ، ممارسة ديمقراطية والتحولات السياسية في اليمن، (1990م-1994م)، أبوظبي: مركز الدراسات الإستراتيجية،ط، (1994م، ص80.

4. برقوق مجند مجند ، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة عنوان الوثيقة www.boulemkahel.yolasite.com .

5. تقرير الأمم المتحدة للتنمية والأمن الإنساني ، 1994م ، *www.arab-hdr.org/arabic/resources/publications.aspx?tid=988*

6. الثقافة السياسية ، أهمية الأمن والاستقرار، www.shofakhbar.com/shoof */2988623/eg/*

7. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، أكتوبر 2004م، ص 50-51.

8. حليمة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام، (2011-2012م)، ص5.

9. خالد حنفي علي، الاستراتيجية الجديدة لأمريكا في أفريقيا، مجلة السياسية الدولية،القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 153، جويلية، 2003م، ص29.

10. رائد نايف حاج سليمان ، الاستقرار السياسي ومؤشراته ، الحوار المتمدن ، العدد 2592 ، 2009م ، *www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391*.

11. رائد نايف حاج سليمان ، مرجع سبق ذكره . *www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391*.

12. سالم القمودي، سيكلوجية السلطة، بيروت، مؤسسة الإنتشار العربي، ط2، 2000م، ص 119

13. سالم المقودي، سيكولوجية السلطة، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، طبعة2، 2000م، ص118.

14. سعد الدين العثماني، دور الوسيطة في الاستقرار السياسي(المبحث) 2008/8/10م، ص4.

15. صاحب الربيعي ، الدولة الاستبدادية ، الحوار المتمدن – العدد 1258 - 2005/7/17م ، الموقع االرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن الرابط ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3Faid%3D41276

16. الصاوي علي ، مدخل في علم الاجتماع السياسي ، مكتبة نهضة الشروق ، القاهرة ، 1995م ، ص 29 .

17. صبحي قنصوة، ص115-118.

18. الطيب البكوش، هل العلاقة بين الديمقراطية والتنمية حدود" المجلة العربية لحقوق الإنسان، تونس، 1995م، ص109.

19. عبدالرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، بيروت، دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2003م، ص704-708.

20. عثمان حسن محمد حسن عربي، خصائص الأمن الإنساني ومهدداته في السودان وعلاقتها بتنمية المجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2012م ص1 .

21. عزو محمد عبد القادر، (راجع مبحث الاستقرار السياسي)

22. عصام عبد الله ، الدولة القمعية ، الحوار المتمدن – العدد 2080 – 2007/10/266م الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن ،الرابط، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3Faid%3D113358 .

23. علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي الفيائي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط7، 1991م، ص47.

24. فريد حموم، الأمن الإنساني في ظل العولمة وقيم التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه،(منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية ولعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، (2003-2004م)، ص48.

25. كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا، دراسة حالة الجزائر، دراسة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011م-2012م، ص49.

26. محمد بشير حامد ، الشرعية الإسلامية السياسية وممارسة السلطة : دراسة في التجربة السودانية المعاصرة ، المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 94 ديسمبر 1986 ، ص 36 .

27. مصطفي محمد ، مفهوم الأمن الإنساني ، منتدى الوسيط 2012/12/28 م ، الرابط، مفهوم20%و%20قضايا%20الأمن20%الإنسان/...boulemkahel .yolasite.com/...

28. المنجد الأبجدي دار المشرق، بيروت، ط1، 1967م، ص41.

29. منصور الجمري ، الدولة القومية ، صحيفة الوسيط البحرينية ، العدد 1889 ، الخميس 8/ نوفمبر 2007م

30. موسوعة ويكبيديا . http://ar.wikipedia.org/wiki

31. نبيل ناصر محمد نجدع ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية (1995م 2008م) ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية والاقتصاد الدولي 2005م .

32. وفاء ، داؤد، حول معني ومؤشرات الثقة السياسية ، مؤسسة الأهرام نشر 2013م ، *digital.**ahram**.org.eg/articles.aspx?Serial=749756&eid=5608*

33. .